وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الثانية عشرة

استقالة وزارة جعفر العسكري وتكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة

بعد أن أتمت حكومة جعفر العسكري إقرار المعاهدة العراقية البريطانية،وإقرار القانون الأساسي، وقانون الانتخاب، سارع رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك فيصل، في ٢ آب ١٩٢٤،وتم قبول الاستقالة في اليوم نفسه، وكلف الملك فيصل ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، والتي جرى تأليفها على الوجه التالي[١]:

١ . ياسين الهاشمي رئيساً للوزراء .

٢ . عبد المحسن السعدون وزيراً للداخلية .

٣. ساسون حسقيل وزيراً للمالية .

٤ . رشيد عالي الكيلاني[٢]وزيراً للعدلية .

---

(١). عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ،ص ٢٢٦.

(٢). رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ – ١٩٦٥) : ولد في بعقوبة في بلواء ديالى بقرية السادة من عائلة سياسية لامعة حيث كان من اقرباء عبد الرحمن الكيلاني النقيب أول رئيس للوزراء في العراق.وعند تأسيس الحكومة العراقية، في عام ١٩٢١ تم تعينه حاكماً في محكمة التمييز والاستئناف وأصبح استاذاً في كلية الحقوق،بدأ حياته السياسية متنقلاً بين استانبول وبغداد والبصرة والموصل من خلال عمله في الجمعيات السرية التي كانت تنادي باستقلال العراق والوطن العربي عن الدولة العثمانية.وبعد استقلال العراق، وفي عام ١٩٢٤ رشح وزيراً للعدل في حكومة ياسين الهاشمي،ثم رشح وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية عام ١٩٢٥،ثم ما لبث ان أصبح رئيسا للديوان الملكي في عهد الملك غازي الأول،كان الكيلاني سياسياً ذو توجهات قومية عربية وكان من المعارضين لأي تدخل لبريطانيا في شؤون العراق. وبنى مواقفه المناهضة للاحتلال البريطاني عرفاناً لآثار الملك غازي الذي عرف بالوطنية والذي توفي في حادث سيارة غامض،شكل الكيلاني وزارته الجديدة والتي سميت=

٥ . محمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف .

٦. إبراهيم الحيدري وزيراً للأوقاف.

٧ . صبيح نشأت وزيراً للأشغال والمواصلات .

وقد قامت الحكومة الجديدة بإجراء انتخاب أول مجلس للنواب في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٤، وكانت تلك الانتخابات مبعث شكوى من التصرفات الإدارية ، وتدخلاتها في العملية الانتخابية لإنجاح مرشحي الحكومة فيها، حيث مارست الحكومة ضغوطاً كبيرة على المنتخبين الثانويين . وقد أكد ذلك توفيق السويدي[٣]، وهو من رؤساء الوزارات الذي شغل

=بحكومة الإنقاذ(الدفاع) الوطني، ابان الحرب العالمية الثانية في أيار عام ١٩٤١، من الضباط القدامى من زملائه في الجمعيات السرية التي كانت تدعو لاستقلال العراق وهم القادة الأربعة المعروفين بالمربع الذهبي برئاسة العقيد صلاح الدين الصباغ وهم كل من فهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب،فضلاً عن يونس السبعاوي، أعتمد بشكل كبير مع حليفهِ مفتي القدس الشيخ أمين الحسيني على انتصار دول المحور في الحرب العالمية الثانية، فمتن علاقاته بألمانيا وإيطاليا وزار ألمانيا وألتقى بهتلر حيث انشأ من برلين محطة إذاعة عربية سميت إذاعة "حيو العرب من برلين " والتي كان يديرها الإعلامي العراقي المعروف يونس بحري وكانت تدعو لنصرة العرب وتحرير الدول العربية التي كانت تحت الهيمنة البريطانية والفرنسية وكانت ضد سياسة الهجرات اليهودية المتعاظمة إلى فلسطين.وعندما صل إلى اسماع الوصي على العرش عبد الأله بأن رشيد الكيلاني يدبر لإقصائه عن وصاية عرش العراق هرب عبد الاله وغادر العراق مما فسح المجال لتنصيب الشريف شرف وصياً على العرش بدلاً عن عبد الاله، ونتيجة لهذه الأحداث نزلت القوات البريطانية في مدينة البصرة وتوجهت نحو العاصمة بغداد مما حدى برشيد الكيلاني إلى اللجوء إلى المملكة العربية السعودية،بقي الكيلاني في السعودية إلى ان اطيح بالنظام الملكي في العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث عاد الكيلاني إلى العراق وبلغ من العمر ٦٦ عاما، وأخذ ينتقد سياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ،غادر رشيد عالي الكيلاني العراق بعد إخلاء سبيله من تهمة التآمر، وسافر إلى لبنان وبقي فيها لغاية وفاتهِ في بيروت عام ١٩٦٥. وتم نقل جثمانه إلى بغداد ودفن في الحضرة القادرية.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي،ينظر:قيس جواد علي الغريري،رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥،شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر،(بغداد،٢٠٠٦)؛مير بصري،المصدر السابق،ص ص،١٤٦-١٥٣.

(٣).توفيق السويدي:ولد توفيق بن يوسف السويدي في بغداد عام ١٨٩١م،اتم دراسته العالية في مدرسة الحقوق في استانبول وجامعة السوربون في باريس،تولى وزارة المعارف في وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة ١٩٢٨-١٩٢٩،شغل منصب رئاسة الوزراء عام ١٩٢٩،ووزيراً للخارجية ١٩٣٤ فوزيراً للعدلية ١٩٣٥،انتخب مراراً متعددة نائباً في مجلس النواب،عين نائب رئيس الوزراء عام ١٩٤٣،ثم تقلد رئاسة الوزارة مع وكالة الخارجية عام ١٩٤٦ وشكل الوزارة للمرة الثالثة عام ١٩٥٠،عين نائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٥٨،له مؤلفات منها:الاقتصاد السياسي وحقوق الرومان ومذكرات توفيق السويدي.للمزيد عن حياته ونشاطه السياسي في العراق ،ينظر:زاير نافع الفهد،توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥-١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية-جامعة البصرة،١٩٩٠؛الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي للمملكة العراقية لسنة ١٩٣٦،مطبعة الياهو دنكور،ص٨٦٩؛كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين ،ج١،ص٢١٧؛ توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،(بيروت،١٩٦٩)؛احمد فوزي، حكايات سياسية وصحفية ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي،مطبعة دار=

هذا المنصب عدة مرات، حيث ذكر في مذكراته قائلاً:((**إن تلك الانتخابات انتهت بانتخاب مرشحين كان يقف على تعينهم الملك، ورئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ومن ورائه المستشار البريطاني للوزارة.وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتومة حتى يوم الانتخاب،إذ تبلغ بالتلفون إلى متصرفي الألوية، ويطلب منهم أن يبذلوا جهدهم لإنجاحها**)) [٤].

وفي ٥ تشرين الاول ١٩٢٤، وصل الأمير غازي،[٥] أبن الملك فيصل، إلى العراق ، ليصبح ولياً للعهد، وقد جرى للأمير استقبال رسمي شارك فيه أعضاء الحكومة والأعيان والنواب وكبار موظفي الدولة[٦].

مشكلة الموصل ١٩٢٤-١٩٢٦[٧]

قبل الكلام عن طبيعة المشكلة ومواقف الاطراف المتنازعة لابد من معرفة الاسباب الخفية وراء المشكلة ،إذ لم تظهر قضية الموصل في السياسة الدولية الى الوجود بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في ١٩١٨ وزوال الدولة العثمانية في ١٩٢٣ وتأسيس تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال، بل كانت أقدم من كل ذلك. كانت بريطانيا على علمٍ تام، حسب التقارير الاستخبارية، بوجود النفط في المقاطعات التابعة إدارياً الى ولاية الموصل الواقعة

= الجاحظ،(بغداد،١٩٨٤)،ص ص،١٤٣-١٦٦؛ باقر امين الورد،اعلام العراق الحديث ١٨٦٩-١٩٦٩،مطبعة اوفسيت الميناء،ج١،(بغداد، ١٩٧٨)،ص ص،١٨٦-١٨٧؛مير بصري، المصدر السابق، ص ص،١١٨-١٢٥.

(٤).توفيق السويدي، المصدر السابق،ص ص،١٠٤-١٠٥.

(٥).وللمزيد عن نشأته وسياسته الداخلية والخارجية ،ينظر:الفصل الرابع، ص ص،١٨٨-١٨٩ ؛ لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧)؛رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي،مطبعة الاديب البغدادية،(بغداد،١٩٨٥)؛محمد حسين الزبيدي،الملك غازي ومرافقوه،دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٩).

(٦). عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ،ج ١، ص ٢٣٣ .

(٧).للمزيد من التفاصيل عن جذور المشكلة ومقدماتها وأسبابها ونتائجها،ينظر:فاضل حسين، مشكلة الموصل - دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية - التركية وفي الرأي العام،ط٢،مطبعة اسعد، (بغداد ،١٩٦٧)؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ،ج ١، ص ص، ٢٥٣-٢٦٢ ؛ عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص ص،١٦٧-٢٠٣.

تحت الحكم العثماني، وأول من أكتشف النفط فيها كان المهندس الجيولوجي الألماني دودباخ في عام ١٨٤٦ في القيارة[٨].

بقيت مسألة نفط الموصل في الكتمان الشديد الى أن صرَّحَ ونستون تشرتشل تصريحَه الاستعماري الشهير في عام ١٩١٣: **((على بريطانيا أن تكون مالكة للنفط، أو على أقلِّ تقدير مسيطرة على احتياجاتها منه))**. و لم يتردَّد اللورد كرزن في اعلانه على الملأ: **((إن حدود الهند تمتد الى ضفاف نهر الفرات))** [٩].

في منتصف الحرب العالمية الاولى جاءت اتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦ لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وبموجبها حصلت فرنسا على ولاية الموصل،أما روسيا فكانت حصتها مضائق البسفور والدردنيل[١٠]والقسطنطينية(استانبول) وأرمينيا الشرقية وكردستان الشمالية وجزءاً من الجنوبية.وكان من ضمن حصة بريطانيا العراق من جنوب ولاية الموصل الى الخليج العربي.لم تكن حصة بريطانيا كافية بنظر رئيس الوزراء لويد جورج Lloyd George[١١]وأن التقسيم كان جوراً وظلماً،فوصف الاتفاقية كونها**((أغبى وثيقة))**[١٢]. انتهجت بريطانيا نهجاً مختلفاً بعد التوقيع عليها وجَنَّدّت قواها لإلغائها في

)(٨. http://www.algardenia.com/maqalat.

)(٩. Ibid.

(١٠).للمزيد عن أهمية مضائق البسفور والدردنيل، ينظر: احمد ناطق أبراهيم ، مضائق البسفور والدردنيل ١٧٧٢-١٨١٥ دراسة تأريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية - ابن رشد ،جامعة بغداد، ٢٠٠٣؛ أطروحة الدكتوراه للباحث نفسه والمعنونة : مضائق البسفور والدردنيل ١٨١٥-١٨٥٤، كلية التربية - ابن رشد ،جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

(١١). ديفيد لويد جورج (١٨٦٣ - ١٩٤٥): وُلد لويد جورج في مانشستر بإنكلترا لأبوين من ويلز، تربى لويد في مناخ مشحون بالكراهية للطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض وللكنيسة الإنكليزية، وتدرب في مؤسسة قانونية في سن السادسة عشرة، ثم بدأ في ممارسة القانون وعمره ٢٢ عامًا،ارتبط لويد بحزب الأحرار في مرحلة مبكرة. وبناءً على برنامجه السياسي للقيام بإصلاح اجتماعي شامل بإمارة ويلز، ذاع صيته بوصفه سياسيًا راديكاليًا. عندما عاد الأحرار إلى السلطة عام ١٩٠٥، صار لويد رئيسًا لمجلس التجارة. في خلال الفترة من ١٩٠٨ إلى ١٩١٥، عمل لويد وزيرًا للمالية، وتبنى قانون معاش كبار السن الذي صدر عام ١٩١١. وفي تموز ١٩١٦،وفي كانون الاول ١٩١٦م حل محل هيربرت أسكويث رئيسًا لمجلس وزراء ائتلافي. وبصفة عامة، يُعتبر لويد واحدًا من أشهر القادة العسكريين في بريطانيا؛ ارتفعت في ظل قيادته الروح المعنوية للمدنيين. وقد نجح لويد أثناء مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ في التوصل إلى حل وسط بين مثالية الرئيس الأمريكي وُدرو ولسون من جهة والشروط المتعنتة للسلام التي كان ينشدها رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو من جهة أخرى.سعى لويد جورج إلى استعادة وضعه السابق ببرنامج مدروس للأشغال العامة والإصلاح الزراعي، إلا أن محاولاته باءت بالفشل. توفي في عام ١٩٤٥.ينظر:ويكيبيديا: الموسوعة الحرة : https://ar.wikipedia.org/wiki ؛الموسوعة العربية:www.arab-ency.com/ar ؛الموسوعة البريطانية(Encyclopaedia Britannica)

(١٢).زكي صالح،المصدر السابق،ص١٢.

مؤتمر الصلح(السلام) في باريس في عام ١٩١٩، لاسيّما بعد سقوط روسيا القيصرية وقيام لينين بفضح مسألة الاتفاقية وإعلان خروج روسيا الجديدة منها.

قُبيل نهاية الحرب العالمية الأولى وَقَّعَت الدولة العثمانية المنهارة أصلاً الهدنة مع بريطانيا في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ دُعيَت بهدنة مودرُس. كانت الغاية منها إيقاف العمليات العسكرية كافة بين الدولتين. وفي الثاني من تشرين الثاني، أي بعد ثلاثة أيام من توقيع هدنة مودرُس، دخل الجنرال البريطاني السير ويليام مارشال ولاية الموصل ولكنه واجه مقاومة عنيفة من قِبل الأتراك لغاية ١٥ تشرين الثاني ١٩١٨، فأسرهم بالكامل. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى واندحار الدولة العثمانية وانسحاب قواتها من شمال العراق، انتهزت القوات الفرنسية الفرصة ودخلتْ ولاية الموصل التي أصبحتْ من نصيبها حسب اتفاقية سايكس– بيكو[١٣].

اعترضت فرنسا على خرق البريطانيين الاتفاقية مما دفع بريطانيا على التفاوض من جديد من أجل ولاية الموصل، وتعهَّدَت تعويض فرنسا من نفط العراق، ولاسيّما من نفط الجنوب. تمسَّكَ الأترك بولاية الموصل حتى بعد التوقيع على معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠ معلّلين أن البريطانيين أحتلّوها من دون وجه حق، أي بعد هدنة مودرُس مباشرة. و ردَّ اللورد كرزن ، المندوب البريطاني في عصبة الأمم، أن السلطات التركية كانت قد أخْلَت المدينة ثم أحتلّها الجيش البريطاني من دون مقاومة تُذْكر. في الوقت نفسه، كانت الموصل وضواحيها بأيدي سكان الولاية نفسها والقوات العربية المعقودة قيادتها للضباط العرب. واستمرت مطالبة تركيا بالموصل حتى بعد إلغاء معاهدة سيفر والتوقيع على معاهدة لوزان[١٤] بين بريطانيا وتركيا في تموز ١٩٢٣[١٥]. وبقيت حجة تركيا نفسها لا تتغيّر.

كانت هناك وجهتا نظرٍ مختلفتين حول عائدية الموصل، واحدة بريطانية–عراقية و الأخرى تركية. أستمرَّ الساسة البريطانيون في لندن وبغداد على رأي التمسُّك بولاية الموصل لأنها في غاية الأهمية الى الدولة العراقية الجديدة بسبب مواردها الطبيعية، أولاً، وتأمين

---

(١٣). http://www.algardenia.com/maqalat..

(١٤). ينظر: دومنكو لانزا ، الموصل في الجيل الثامن عشر حسب مذكرات دومنكو لانزا ، ترجمة روفائيل بيداويد ، (الموصل، ١٩٥٣).

(١٥). http://www.algardenia.com/maqalat. .

حدودها الجبلية، ثانياً. وعلى هذا الأساس جاء تصريح اللورد كرزن أن ولاية الموصل تعتبر منطقة حدودية ذات أهمية استراتيجية للعراق الحديث، حيث أن الحدود الشمالية للعاصمة بغداد تبعد ٦٠ كيلومتراً عنها، وأن احتلالها من قبل تركيا ستشكِّل تهديداً مباشراً لبغداد التي ستكون تحت رحمة العساكر التركية. وأضاف ان الحكومة البريطانية لا تريد أن ترى أي خطر يهدِّد بغداد[١٦].

في الوقت نفسه كان قادة تركيا الحديثة يعيشون هاجس الحركة القومية الكردية لئلّا تنمو تحت الانتداب البريطاني وتبدأ في خلق المشاكل في أوساط أكراد تركيا.استندت المخاوف التركية من الدولة الكردية المنْتَظَرة على ما جاء في المادة السادسة عشرة من (لائحة الانتداب البريطاني)في ٩ كانون الأول١٩٢٠:((**لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية كما يلوح له**))[١٧]. وجاء كل هذا بعد قرار مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ الذي وضع العراق تحت الانتداب البريطاني وسوريا تحت الانتداب الفرنسي[١٨].

من جملة الأسباب التي دعَت دول الحلفاء، ولاسيّما بريطانيا، الى تبديل مواقفها من معاهدة سيفر التي نصَّت على إقامة كيانٍ قوميٍ كردي حسب البنود ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ أن تأسيس دولة كردية قد يؤدي الى إخلال توازن القوى في الشرق الأوسط لصالح الدولة السوفييتية. وفضَّلَت بريطانيا أن تقبل تركيا الموحَّدة كحليف دائم لمواجهة طموح لينين في الامتداد جنوباً، فوجَدَت ضالّتها في مصطفى كمال[١٩].

ما يهمّنا هنا هي مشكلة ولاية الموصل والنزاع الحدودي بين العراق وتركيا.جاءت في المادة الثالثة من معاهدة لوزان في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣: ((**على الحكومتين البريطانية والتركية أن تقوما بتسوية الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق بطريقة ودية وفي غضون تسعة أشهر، على أن تُحال القضية الى مجلس عصبة الأمم إن لم تتوصّل الحكومتان الى أتفاق خلال المدة المعيَّنة**)) [٢٠]. وبعد أن عَجَزَت الحكومتان على إيجادِ الحل لتسوية

---

(١٦)(**Ibid.**

(١٧) .عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج١،ص٢٨١.

(١٨) .محمد مظفر الادهمي،العراق– تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ...، ص٤٧.

(١٩) .فيبي مار،المصدر السابق،٥٣ .

(٢٠) .فاضل حسين وآخرون،المصدر السابق،ص٤٣.

الحدود، قرَّرت العصبة في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تعيين لجنة من السياسيين والجغرافيين والمستشرقين العالميين،منهم البلجيكي أ.بولس والمجري الكونت بول تلكي والسويدي أي.اف.فرسن فضلاً عن هولندي[٢١].

تألَّفَت في بغداد لجان وجمعيات مدنية للدفاع عن عراقية الموصل ضد المطالب التركية،وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥ تأسَّسَت جمعية الدفاع الوطني ومن أعضائها محمد حبيب العبيدي الحسيني وأحمد الفخري الحسيني ومصطفى الصابونجي وعبد الغني عبدالرحمن النقيب الحسيني وأرشد العمري[٢٢]وأبراهيم كمال وناظم العمري وعلي الإمام والمطران الكلداني يوسف غنيمة والمطران الأرمني كريكور. بدأت اللجنة عملها في تقصّي الحقائق عن طريق طرح الأسئلة على المواطنين العراقيين. وعن هذه المسألة بالذات يذكر ناظم بك النفطجي عن نوعية الأسئلة التي كان الممثلون الأتراك يطرحونها بسوء نية على بسطاء الناس حول المفاضلة بين الانضمام الى تركيا المسلمة أو السير خلف الإنكليز الكفّار[٢٣].

في هذه الأثناء قدَّمَ المندوب البريطاني إحصائية عن عدد سكان ولاية الموصل ورفض القوائم التي جاء بها المندوب التركي التي كانت تمثِّل قوائمَ بأسماء المجنَّدين للخدمة العسكرية العثمانية.وذكَرَ المندوب البريطاني أن تعداد ولاية الموصل كان بحدود ٧٨٨,٠٠٠ مواطن منهم ٤٥٥,٠٠٠ من الأكراد و ١٨٦,٠٠٠ من العرب و ٦٦,٠٠٠ من الترك و٦٢,٠٠٠ من الملل المسيحية المختلفة و ١٩,٠٠٠ من اليهود[٢٤].

---

(٢١). المصدر نفسه،ص ص،٤٤-٤٥.

(٢٢).ارشد العمري:ولد عام ١٨٨٨،من المهندسين والسياسيين البارزين في العهد الملكي ،شغل وظائف هندسية في تركيا وفي عام ١٩١٩ عاد الى الموصل،شغل الكثير من المناصب الادارية فعمل مديراً عاماً للبريد والبرق،فأميناً للعاصمة،فمديراً عاماً للري،ثم وزيراً للاقتصاد والمواصلات عام ١٩٣٤،عين وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع وكالة في وزارة حمدي الباجه جي عام ١٩٤٤،ترأس الوزارة في ١ حزيران ١٩٤٦ وألف وزارته الثانية في عام ١٩٥٤. للمزيد من التفاصيل عن سيرته الاجتماعية ودوره السياسي في العراق،ينظر:باقر امين الورد،المصدر السابق،ص ١١٦؛محمود الجندي،دائرة المعارف العراقية العامة، ج١، ص٧٦؛ مير بصري،المصدر السابق، ص ص،٢٠٥-٢٠٨؛احمد فوزي،المصدر السابق،ص ص، ٢٣١-٢٥٠.

(٢٣). مقالة في مجلة الكاردينيا: http://www.algardenia.com/maqalat

(٢٤). المصدر نفسه.

على اية حال، قرَّرَت اللجنة عائدية الموصل الى العراق وتثبيت الحدود بين الدولتين وفق خط بروكسل[٢٥]حسب قرار مجلس العصبة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤ [٢٦]. وقبِلت تركيا القرار على مضض. ولتثبيت الإطار النهائي للمعاهدة الثنائية برزت الى العيان الأهداف المبيتة من الضجّة التركية حول الموصل، إذ طالبت بتنازلاتٍ معيَّنة من الجانب العراقي. طلبت تركيا أراضي عراقية بمساحة ١٠٠٠ كيلومتر مربّع في منطقة اشوشار امون لأسباب استراتيجية تتعلق بأمنها الوطني. وطالبت بحصة ١٠% من حصة العراق في شركة النفط التركية لمدة ٢٥ سنة، على أن يُسدِّد العراق أيضاً مبلغاً قدره عشرة ملايين و ٧٥٠ ألف جنيه أسترليني. وافق العراق على المطالب التركية على الرغم من أمكانيات الدولة العراقية الحديثة ذات الخزانة الخاوية[٢٧].

وفي أثناء وجود الممثل العراقي نوري السعيد في أنقرة، عَرَضَ على وزير خارجية تركيا استعداد الحكومة العراقية على دفع ٥٠٠ ألف جنيه أسترليني صفقة واحدة لقاء تنازل تركيا عن استحقاقها الذي أقرَّتْه المادة الرابعة عشر من المعاهدة من حصة العراق في شركة النفط التركية بهذه التسوية، و لكنها عادت وفضَّلَت الاستمرار على قبول الـ ١٠% من الحصة المذكورة[٢٨].

صَدَرَ قرار مجلس عصبة الأمم بالأجماع في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بترسيم الحدود العراقية– التركية مع جعل خط بروكسل خطاً فاصلاً بين الدولتين وبقيت الموصل مدينة عراقية باعتراف المجتمع الدولي المتمثِّل بعصبة الأمم[٢٩]. وعلى هذا الأساس تم عقد معاهدتين الأولى بين العراق وبريطانيا في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ والثانية بين العراق

---

(٢٥). خط بروكسل: حدد خط بروكسل الحدود العراقية– التركية ويبدأُ من ملتقى نهر دجلة مع خطِّ الثالوك لنهر الخابور الى أن يلتقي بخط الثالوك لنهر الهيزل ثم الى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلومترات فوق ملتقى النهر. و يستمرُ الخط بالارتفاع والانخفاض لينتهي بنقطة الالتقاء بخط مستقيم في المياه الواقع بين حوضي نهر حاجي بك ورافده الذي يمر من شرق اوروبا. و بعد أن يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأساً الى نهر حاجي بك، ثم يسير مع النهر معاكساً الجريان الى الحدود الإيرانية. ينظر: http://www.algardenia.com/maqalat

(٢٦). المصدر نفسه.

(٢٧).المصدر نفسه.

(٢٨).جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد،المصدر السابق،ص٤٩.

(٢٩). مقالة سليمان البابو المعنونة(نهاية الحرب العالمية الأولى ومشكلة الموصل)على الرابط : http://www.karemlash٤u.com

وتركيا وبريطانيا في ٥ حزيران ١٩٢٦ حيث تضمنت علاقات حسن الجوار ونص فيها على اعتبار الحدود نهائية ولازمة حسب المادة ٥ من المعاهدة [٣٠].وفي ١٥ آذار ١٩٢٧ أعلَنَت تركيا اعترافها الرسمي بالدولة العراقية الحديثة.

ونظرا للشرط المتخذ في المشكلة من لزوم تمديد أجل الانتداب ، فقد صادق أول برلمان عراقي اجتمع في ظل القانون الأساسي على معاهدة ١٩٢٦ بين العراق وبريطانيا تلك المعاهدة التي كانت بمثابة تعديل للمعاهدة الأولى. صادق البرلمان العراقي على المعاهدة في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ وكانت مادتها الثالثة تنص على امكان النظر في دخول العراق عصبة الأمم بعد أربع سنوات[٣١].

---

(٣٠). عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات..،ص١٣٠.

(٣١). المصدر نفسه،ص ص،١٣٨-١٣٩.